المواقف الداخلية والخارجية في ادارة الصراع

ادارة أزمة دارفور نموذجا

رضا محمد محي الدين أحمد فرحات

ملخص البحث

مما لا شك فيه ان هناك العديد من الأطراف التى تدخلت فى مشكلة اقليم دارفور سواء كان هذا من الأطراف الداخلية او الأطراف الخارجية التى تحاول جاهده قدر استطاعتها ان تعمل على فصل اقليم دارفور عن السودان.

وعلى الرغم من وجود العديد من الأطراف المتصارعة في إقليم دارفور، ما بين حركات وفصائل مسلحة، وقبائل ذات أصول عربية وأخرى ذات أصول أفريقية، بل بين قبائل محلية وقبائل لها امتدادات عبر الحدود للدولة السودانية، فإن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، وإنما دخلت الحكومة السودانية طرفاً في هذا الصراع، ووجدت الدول صاحبة المصالح الفرصة سانحة للتدخل هي الأخرى في الصراع، لتمثل طرفاً آخر بطريق مباشر أو غير مباشر، وهو الأمر الذي زاد الأزمة تداخلا وتعقيدا.

Abstract

There is no doubt that there are many parties which intervened in the problem of Darfur, whether it be from internal parties or external parties that are trying very hard to work as they are able to separate from the Darfur region of Sudan.
Although there are many conflicting parties in the Darfur region , between the movements and armed factions , and the tribes of Arab origin and other relevant African origin , but between local tribes and tribes have stretches across the border of the Sudanese state , it did not stop at this point, but entered the Sudanese government is a party in this conflict , and found states Her interests an opportunity to intervene in the conflict is the other , to represent the other party either directly or indirectly , which increased overlap and complex crisis .

تتفاوت الرؤى حول موقف الحكومة حيال أزمة دارفور، فالبعض ينفي عن الحكومة أية علاقة بما يجري على أرض الإقليم، ويلقي بالمسؤولية على الجماعات والقبائل المحلية المتصارعة، بينما يرى البعض الآخر أن هناك مسؤولية مشتركة فيما بين الحكومة وجماعات المعارضة في الإقليم، وفيما يلي توضيح لتلك الرؤى[١]:

أولاً. الحكومة السودانية:

١. المؤيدون لدور الحكومة في الأزمة:

يرى بعض المعارضين لوجهة نظر الحكومة أن نظرية الفوضى هي التي تحكم السلوك الحكومي تجاه الأزمة، وأن الحكومة، ظلت طوال شهور، تحاجُّ بأن الحرب في دارفور هي، في المقام الأول، حرب قبلية، وأي حل يجب أن يبدأ بمصالحة قبلية وعلى الرغم من إعلان الحكومة المتكرر التزامها بتحديد هوية المليشيات التي سلحتها، وتسيطر عليها، أو لديها نفوذ عليها وتحييد تلك المليشيات ونزع سلاحها، فإنها لم تفعل وبدلاً من ذلك ظلت تحاجُّ بأنها لا يمكن أن تفعل ذلك إلا بالاقتران مع نزع سلاح الجماعات المتمردة، وأنها لا تسيطر بالفعل على المليشيات وألمح مفاوضوها في أبوجا في أكتوبر، نوفمبر ٢٠٠٤ إلى أنهم لا يستطيعون التوصل إلى تسوية سياسية شاملة مع حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان؛ لأنهما لا يمثلان كل منطقة دارفور تمثيلاً كافياً[٢].

وهدف الحكومة ليس إيجاد حل للصراع، وإنما إضعاف الموقف التفاوضي للمتمردين، وغمسهم في صراعات محلية تمنعهم من التوسع إلى خارج دارفور، وتصور نفسها بصورة مراقب برئ لصراع محلي معقد، عمره عقود من الزمن. ولم تبذل أي محاولة جادة لإيجاد حل، غير استخدام القوة[٣].

كما يرى البعض أن إنكار الخرطوم وجود مشكلة في دارفور لا يبرئها من ذلك، بل تلزمها بالمسؤولية عن أحد أكثر عناصر الأزمة إثارة لعدم الاستقرار داخلياً، وللقلق لدى المجتمع الدولي الذي يجمع على تحملها تلك المسؤولية، وهو رأي تدعمه النتائج التي توصلت إليها لجنة الأمم المتحدة للتحقيق في دارفور، غير أن زيادة هجمات المتمردين، من سبتمبر ٢٠٠٤ إلى فبراير ٢٠٠٥، بدأت تخلخل هذا الإجماع

بما تعطي مسحة التصديق ظاهرياً لحملة الحكومة الدعائية وتقوم إستراتيجية الخرطوم في دارفور على نشر منظم للفوضى وقد ظلت تقوم بمناورات مختلفة مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عموماً، حيث تعِد كثيراً ولكنها لا تفي بشيء يذكر، بينما تحاول إخفاء حقيقة أن إستراتيجيتها ضد التمرد هي التي زادت من تفاقم العناصر القبلية، واستقطبت الانقسامات العرقية في المنطقة(٤).

وبدلاً من اتخاذ إجراءات قوية ضد مليشيات الجانجويد، قامت الحكومة باستيعاب العديد من عناصرها في ولكن يبدو أن الحكومة ليست لديها رغبة في العمل خلال أي من القناتَين وبدلاً من ذلك تصرفت بعدوانية ضد مخيمات المشردين داخلياً، وخاصة المستوطنات الكبيرة في نيالا وحولها، وجنوب دارفور وظهر نمط متواصل من هجمات الحكومة على الأشخاص المشردين داخلياً، وتخويف زعماء القبائل بهدف حملهم على العودة إلى قراهم المدمرة، والترحيل القسري للأشخاص المشردين داخلياً. وكان من أبرز الأمثلة الصارخة على ذلك ترحيل مخيم السِّريف بعد تدمير مخيم الجير. وعللت الخرطوم الهجوم الأول على الجير، في ٢ نوفمبر ٢٠٠٤، بأنه خطوة من قبل"حكومة مسؤولة"لنقل الأشخاص المشردين داخلياً إلى موقع أفضل.

وبعد أسبوع عادت قوات الأمن مستخدمة الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي والضرب – على مرأى من ممثلي الوجود الدولي، وكان من بينهم ممثلو الأمم المتحدة وفريق تصوير من هيئة الإذاعة البريطانية – ورحلت قسرياً المشردين الذين بقوا في المخيم أو عادوا إليه(٥).

كان التعليل الرسمي، للعمل لما حدث في الجير، هو أن المخيم كان مقاماً على أرض مملوكة ملكية خاصة، وقد طلب المالك إزالته. أما الرواية غير الرسمية فهي أن هناك تكهنات بأن الحكومة كانت تخشى من أن ذلك المخيم ومخيم عطاش ـ الذي هُدّد ولكنه لم يدمر ـ وكلاهما قريب من إحدى الحاميات الحكومية، يمكن أن يتسلل إليهما جيش تحرير السودان. وكانت هناك حوادث أخرى من أعمال القسر والترحيل الإجباري، في جميع أنحاء دارفور، بيد أن أحدها لم يوثق مثلماً وثق مخيم الجير.

إن الصراع المتصل في دارفور يثير التساؤلات عن قدرة وفد الحكومة، الذى تم تشكيله برئاسة على عثمان طه، المكلف بالتفاوض، على التأثير في تصرفات تلك الحكومة. ويشار الى ان على عثمان طه قد وعد في مناسبتين على الأقل بضمان

مراعاة الحكومة لوقف إطلاق النار والتزاماتها في دارفور، في حديثه مع مثقفين من منطقة كردفان في ٢٠ يناير ٢٠٠٥ ومع الممثل السامي للاتحاد الأوروبي خافيير سولانا في ٢٥ يناير٢٠٠٥. واشارت تقارير اوليه الى ان تلك المفاوضات كانت صادقه ولكن توجد عناصر فى الحكومة تريد إما استمرار الحرب أو اضعاف الثقه بذلك الوفد وهذا اضعف موقفه.

إن موقف حزب الأمة من مسألة دارفور يتجسد في أن السودان وطن يعمل غالبية أهله بالزراعة، وأن هناك خلل في قيادة مؤسسات الدولة ومواقع اتخاذ القرار السياسي لذلك نشأ غبن تنموي وسياسي تسبب في تكوين الجبهات الجهوية المختلفة، وانتقل في عهد نظام حكومة الإنقاذ، للتعبير المسلح عن نفسه.

٢. الرافضون لدور الحكومة في الأزمة:

يرى البعض أن الحكومة السودانية لم تتجاهل المشكلة في دارفور، وإنما دُهشت للاستعداء الذي واجهها من بعض القبائل في دارفور، التي دمرت المنشآت الحكومية وقتلت الأبرياء، بل واحتقرت السلطة، ونالت من هيبتها دون سبب واضح لذلك!! ومع العلم بأن هناك نزاعات قبلية معروفة سببها شح الكلأ والماء، فلم تكن الحكومة طرفاً في هذا النزاع، ولكن وُوجِهت الحكومة لتصبح في موقف الدفاع[٦].

كل الهجمات كانت موجهة لها، وما حدث من تخريب في مطار الفاشر أكبر دليل على ذلك، ثم ما شهدته نقاط الشرطة التي أُحرقت في شمال وغرب دارفور، والضباط الذين قُتلوا من قوات الشرطة، ويجاوز عددهم الـ(٦٠) ضابطاً، هذا خلاف الدمار والقتل الذي حدث فوجئت الحكومة إذن وأقعدتها هذه المفاجأة تماماً عن حل القضية، أو التدخل السريع لاحتوائها، حتى كادت تفشل تماماً في إدارة دارفور. إذن نعلم أن من أتى من القبائل الموجودة بدارفور مدافعاً عن الأرواح والممتلكات وهيبة الدولة، وعن حياة المسؤولين في المواقع المختلفة بالإضافة إلى الخطر المحدق بهم، يستوجب الدفاع والحماية لأنفسهم ولغيرهم، لذلك قد نزلوا الميدان وواجهوا المعركة القبلية الطاحنة [٧].

هذه هي القضية التي واجهت الحكومة في دارفور.. والحكومة المركزية كانت تعلم أن دارفور، كغيرها، ليست محكومة من المركز، فأهلها ممثلون في المجالس

التشريعية، وهي الجهة الرقابية للأجهزة التنفيذية، ولهم دور كبير لوضع الحلول والمقترحات لإدارة ذلك الجزء من الوطن، وذلك في الإدارة والجهاز التنفيذي، إن الحكومة في هذه المأساة كانت ضحية لأنها لم تكن طرفاً في هذا النزاع، فالنزاع نزاع قبلي دائماً، لا دخل للحكومة فيه، وإنما كانت تتدخل لتعويض المتضررين، والتوفيق والمصالحة بين أطراف النزاع، وعقد مجالس الصلح، وإكمال المصالحات بينهم ولكنها في هذه المرة استهدفت في الولايات، وهذا الاستهداف الولائي، مقصود به بالطبع، الحكومة الاتحادية والمؤتمر الوطني الحزب الحاكم(٨).

٣. المؤيدون للمسؤولية المشتركة للحكومة والمعارضة عن أزمة دارفور:

يرى البعض الآخر أن ما يحدث في غرب السودان، وبالتحديد في إقليم دارفور، ما هو إلا عبارة عن تتويج لسلسلة من أشكال التعبير، وأن إنسان دارفور يشعر بالغبن، ويشعر بالظلم ويشعر بالتهميش، ويشعر بضعف المشاركة، ويشعر بضعف حصته من الثروة القومية. ومن الناحية الأخرى، الإيجابية، فإن اتفاق السلام الموقَّع بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان يمكن أن يُسهم، برأي الكثيرين من المهتمين بشؤون دارفور، مع عناصر أخرى، في حل مشكلة التمرد في دارفور. وهكذا تبدو الأمور في السودان متشابكة، وتبرز أسئلة كثيرة بين ثناياها، وتتأرجح التوقعات، بين إمكان أن تحمل اتفاقية السلام بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان وضع حد للحرب الأهلية في كل السودان، أو تفتح باباً جديداً لإذكاء نيران فتن وصراعات جديدة، في بلد تبلغ مساحته مليون ميل مربع(٩).

ثانياً: حركات المعارضة

أ. جبهة نهضة دارفور:

تشكلت هذه الحركة في أكتوبر ١٩٦٤، وكان كل من أحمد إبراهيم دريج (أحد أبناء سلطان الفور في جبل مرة)، ود. على الحاج محمد (من قبائل البورنو الأفريقية) من أنشط أعضائها، وجاءت مطالب هذه الجبهة رد فعل للتخلف الذي يعاني منه غرب السودان، فركزت على المشاركة في السلطة والثروة مع الحكومة المركزية، وكان منهجها في المعارضة سياسياً خالصاً. وفي عام ١٩٦٥، رشح أحمد دريج نفسه في

الانتخابات التشريعية، وفاز عن دائرة من دوائر دارفور، وعندئذ سارع حزب الأمة (جناح الصادق المهدي) إلى ضمه واختياره رئيساً للمعارضة، بينما انضم د. على الحاج إلى الجبهة الإسلامية القومية، بزعامة د. حسن الترابي، وبذلك توقف نشاط جبهة نهضة دارفور[١٠].

ب. حركة بولاد

أسسها المهندس داوود يحي بولاد (من قبيلة الداجو الأفريقية) عام ١٩٩٠، وأعلنها حركة معارضة عسكرية، وذلك بعد أن أخفق في تحقيق مطالب أهل دارفور، من خلال الحركة الإسلامية التي كان عضوا نشطا فيها، غير أن نقطة الضعف التي قضت على تلك الحركة أنها استعانت بالحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب استعانة كاملة، ولم يكن لها سند عسكري حقيقي من داخل إقليم دارفور، ما سهل القضاء عليها من قبل حكومة الإنقاذ، وإعدام زعيمها[١١].

ج. حركة تحرير السودان

نشأت هذه الحركة المسلحة في فبراير ٢٠٠٣، من قبائل الزغاوة والفور والمساليت والبرتي وآخرين من القبائل الأفريقية، ويتزعم هذه الحركة المحامي عبد الواحد نور من قبائل الفور. بينما يتولى أمانتها العامة منى أركوي مناوي من قبائل الزغاوة، وقد انحصرت مطالبها، في البداية، في وقف المليشيات العربية المسلحة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والمشاركة في السلطة. وعندما رفضت الحكومة السودانية التفاوض على هذه الأسس، لجأت الحركة إلى العمل المسلح. وتتسم هذه الحركة بقوة فاعليتها العسكرية، بينما لا ترتفع أجندتها السياسية إلى نفس المستوى، حيث لم تعلن برنامجاً سياسياً يمكن الإطلاع عليه، غير أن فرعها في كندا أصدر بياناً، في ابريل ٢٠٠٣، يشير إلى أن هدفها: إما الكونفدرالية أو الانفصال، وتأتي تصريحات عبد الواحد نور بعد هذا التاريخ ليحدد هدفاً آخر، وهو الحكم الذاتي لكل أقاليم السودان، وقد قبلت مؤخراً الحركة في التجمع الوطني المعارض، وأصبحت تنسق رسمياً مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب، ومع مؤتمر البجا في الشرق[١٢].

د. حركة العدل والمساواة:

تشكلت هذه الحركة بعد حركة تحرير السودان ولكن في نفس العام ٢٠٠٣، وهي مكونة من قبائل الزغاوة والفور والمساليت، وكان يقود جناحها السياسي د. خليل إبراهيم من قبيلة الزغاوة ومن أتباع د. حسن الترابي وقتل على يد القوات المسلحة السودانية فى ٢٠١١/١٢/٢٥ على حدود شمال كردفان أما الجناح العسكري فيتولى قيادته العميد التيجاني سالم درو. وتتميز هذه الحركة بقوة أجندتها السياسية التي تفوق عملها العسكري، ويتشكل الهيكل الإداري للحركة من قيادة تنفيذية ومؤتمر عام ومجلس للداخل ومجلس للخارج(١٣).

تولى قيادة الحركة عقب ذلك جبريل ابراهيم وحدثت انشقاقات فى الحركة ابرزها ما يسمى بالمجلس العسكرى الانتقالى والذى تولى رئاستة محمد بشر احمد ونائبة اركوسليمان ضحية وتم اختيار بخيت عبد الكريم ديجو قائداً عاماً للجيش، وقد وقعت الحركة اتفاق سلام فى الدوحة فى اكتوبر ٢٠١٢ ثم قتل محمد بشر ونائبة على ايدى بعض الحركات المسلحه فى مايو ٢٠١٣ وأتهمت أسرتة جبريل ابراهيم وقيادات الحركة بتصفيتهم.

تهدف تلك الحركة إلى سودان موحد في إطار الفيدرالية، وتطرح رؤيتها لنظام الحكم، فتشير إلى أن ولاية الرئيس المنتخب لا تزيد عن أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، كما تدعو إلى تقسيم السودان إلى سبعة أقاليم، هي الشمال والجنوب والشرق والغرب والوسط وكردفان والخرطوم. وأن يأتي الرئيس بالتناوب بين الأقاليم، كما تطالب بمجلس شيوخ، إلى جانب مجلس النواب؛ حتى يؤدي ذلك إلى توازن في السلطة التشريعية(١٤). ومما لاشك فية أن وفاة خليل ابراهيم أضعفت الحركة ويضاف إلى ذلك توقف الدعم الليبى لها على أثر سقوط النظام الليبي ومقتل رئيسة معمر القذافى. الأمر الذى سيؤدى حتماً لتخلى الحركة عن العنف واللجؤ لتوقيع اتفاقيات سلام وقد تتحول للعمل السياسى.

هـ. ظهور الجماعات المسلحة الجديدة:

ظهرت أربع حركات جديدة على الأقل في دارفور وغرب كردفان المجاورة، خلال عام ٢٠٠٣ وهي:

(١) الحركة الأولى: الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية:

وهي حركة منشقة عن حركة العدل والمساواة قبل مفاوضات وقف إطلاق النار في انجامينا. وتتخذ الحركة، التي يقودها القائد جبريل عبد الكريم بري من منطقة جبل مون في غرب دارفور، مقراً لها. وورد أن الانشقاق عن حركة العدل والمساواة حدث نتيجة لخلاف في الرؤية السياسية فمطالب جبريل بري تتركز على إقليم دارفور في المقام الأول، بينما تسعى بقية القيادة إلى تحقيق أهداف وطنية أشمل، وتدعي الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية أيضاً أنها تقاتل من أجل فصل الدين عن الدولة، شأنها في ذلك شأن جيش تحرير السودان، وأنها لا تؤيد النزعة الإسلامية في قيادة حركة العدل والمساواة وقد حدث الانشقاق في مؤتمر لحركة العدل والمساواة، في ٢٣ مارس ٢٠٠٤، في جبل كارو، وحضر جبريل بري مفاوضات وقف إطلاق النار في انجامينا بوصفه من ممثلي جيش تحرير السودان، حيث أعقب ذلك تشكيل الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية ودعمتها، فوراً الحكومة التشادية سياسياً بالأسلحة والمركبات أيضاً حسب بعض الروايات[١٥].

في ١٨ ديسمبر ٢٠٠٤، وقعت الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية على اتفاق منفصل لوقف إطلاق النار مع الحكومة، بوساطة من تشاد، ويؤكد الاتفاق مجدداً الاتفاقات الموقعة مع جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، ويدعو إلى إنشاء آلية رصد دولية موازية لتنفيذه، كذلك كررت الحكومة تعهدها بنزع سلاح المليشيات ويمكن استخلاص شيئين على الرغم من أن التفاصيل تظل غامضة أولهما: تلقي الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية دعماً كبيراً من حكومة تشاد على الأرجح أو حكومة السودان، ويرى البعض أن المال الابتدائي للمساعدة المقدمة من الرئيس التشادى ديبي مصدره الخرطوم[١٦].

ويشير البعض إلى أن الحركة في جبل مون لديها سيارات وملابس عسكرية جديدة، وصواريخ، ومدافع ثقيلة، الأمر الذي يشير إلى تلقيها الدعم من جهة خارجية،

ثانيهما: لا يبدو أن الحركة تتلقى الدعم من الخرطوم في الوقت الراهن فقد اشتبكت مع القوات الحكومية مرات عديدة، منذ أوائل سبتمبر ٢٠٠٤، واشتبكت مرة واحدة، على الأقل، مع حركة العدل والمساواة، في أواخر أكتوبر ٢٠٠٤، والتقارير التي تفيد بوجود ما يصل إلى ثلاثة معسكرات للحركة الوطنية للإصلاح والتنمية في تشاد تشير إلى أن الدعم إذا كان لا يزال يتدفق على الحركة فإن مصدره تشاد(١٧).

(٢) الحركة الثانية: حركة كرباج

وهي تتكون في الغالب من العرب، ويقال أنها تتمركز في جنوب دارفور، ولا يعرف الكثير عن هذه الجماعة، رغم أن بيانات مجهولة المصدر وزعت تدعي تمثيل آرائها ولم تقم هذه الجماعة بأي شيء في الميدان حتى الآن، بيد أن هناك روايتين لنواياها المحتملة، وتتمثل الرواية الأولى في أنها من إنشاء الحكومة، وأنها مصممة لتنظيم العرب في حركة سياسية"مشروعة"، ما يزيد تعقيد الحالة، ويقوض مزاعم الحركات المسلحه بتمثيل دارفور في أي مفاوضات، وتشير الرواية الثانية إلى أن الجماعة جزء من حركة أكبر بكثير، لا تزال تتطور وسط القبائل العربية، لتأكيد استقلال تلك القبائل عن الحكومة ومعارضتها لها، ويقال أن هناك إدراكاً متعاظماً، بين العديدين من أفراد تلك القبائل الذين انضموا إلى إستراتيجية الخرطوم لمكافحة التمرد، أنهم قد استغلوا استغلالاً سيئاً، وأنهم لن يستفيدوا من مواصلة الصراع، وقد أخذت الاتصالات تتزايد بين قادة القبائل العربية، ومنهم أفراد من الجانجويد أحياناً، وجيش تحرير السودان، منذ منتصف عام ٢٠٠٤، عندما كان الضغط الدولي من أجل نزع سلاح الجانجويد في ذروته، وقام بعض أفراد الجانجويد بفتح قنوات سعياً إلى الدخول في تحالفات، وذلك خشية من أن يتخذوا كبش فداء(١٨).

تعود بعض الاتصالات إلى ما قبل ذلك فقد تقرر عقد اجتماع في ديسمبر ٢٠٠٣، بين بعض قادة العرب الذين يقاتلون مع الحكومة، وأمين عام حركة جيش تحرير السودان، في ذلك الحين، عبد الله أبكر، والذي قُتل في الشهر التالي في هجوم حكومي، وعلمت الحكومة بالاجتماع وقصفت مكانه قبل انعقاده، ما أدى إلى زيادة عدم الثقة وسط القبائل العربية المعنية وجيش تحرير السودان وترددت أنباء بأن بعض عناصر القبائل العربية التي رأت أن الصراع لا يخدم مصالحها تحاول الآن إنشاء حركة عربية منفصلة في دارفور لقتال الحكومة، وإقامة صلات ندية مع جيش تحرير

السودان وحركة العدل والمساواة، وقد تكون حركة كرباج هي ما يمثل تلك القبائل إلا أن المعلومات القليلة للغاية المتوافرة عن الحركة لا تتيح التيقن من ذلك.

(٣) الحركة الثالثة: حركة شهامة

وهي تتشكل من المسيرية في غرب كردفان المجاورة وقد برزت الحركة في أكتوبر ٢٠٠٤، ويقال إن قائدها هو موسى علي حمدين، وهو من الأتباع السابقين لرئيس المؤتمر الشعبي حسن الترابي، وأحد القادة السابقين للدفاع الشعبي في غرب كردفان، ويقال أنه توفي وفاة طبيعية، في ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٤، في مدينة وروار التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان، في شمال بحر الغزال[١٩].

ووزعت الجماعة منشورات معادية للحكومة في أجزاء من غرب كردفان، حيث أقسمت على القتال ضد تفكيك تلك الولاية، ذلك التفكك الذي اتفقت عليه الحكومة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في الاتفاق المتعلق بجبال النوبة جنوب كردفان. وحدثت هجمات على مواقع حكومية في مدينتي غبيش ومجرور في غرب كردفان في أواخر سبتمبر وأوائل أكتوبر ٢٠٠٤، ورغم أن اللوم أُلقي في بادئ الأمر على حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان، إلا أنة قد يكون للأشخاص الذين يعملون باسم شهامة علاقة بذلك[٢٠].

(٤) الحركة الرابعة: الحركة السودانية لإزالة التهميش

بدأت فيما يبدو، في منتصف ديسمبر ٢٠٠٤، بهجوم أحدث صدى كبيراً واستهدف المنشآت النفطية الحكومية في شارف بالقرب من الحدود بين جنوب دارفور وغرب كردفان وبعد ذلك ظهر أن ذلك العمل قام به جيش تحرير السودان. وتشير مقابلات أُجريت مع العديد من أنصار جيش تحرير السودان إلى أن حركتهم قامت بالهجوم رد فعل على هجوم الحكومة الذي كان جارياً حينها، إلا أنها سعت إلى إخفاء هويتها لتفادي الإدانة الدولية[٢١].

التنظيمات العربية:

(١) التجمع العربي

نشأ هذا التجمع في بداية الثمانينيات من القرن الماضي، وإن كانت إرهاصاته قد لاحت منذ سنة ١٩٦٥، وهو يتكون من ٢٧ قبيلة عربية من غرب السودان، ومن أهم هذه القبائل الرزيقات وبني هلبة والهبانية والتعايشة، ويحدد هذا التجمع أهدافه وإستراتيجية تحقيق هذه الأهداف في منشورات باسم قريش ١ و٢، وتتلخص في أن الحكومات المتعاقبة في السودان، حالت دون مشاركة هذه القبائل في حكم السودان لمدة تناهز القرن، وأن مثل تلك الحكومات ستظل تتشبث بحكم البلاد إلى الأبد، وأن المطلوب من الجميع هو التسامي على الانتماءات الفكرية والطائفية في سبيل تحقيق الأهداف النبيلة ومنها: الهدف المرحلي المتمثل في الاستيلاء على حكم ولايات الغرب الستة في دارفور وكردفان والهدف النهائي ويتمثل في الاستيلاء على الحكم في السودان في سنة ٢٠٢٠[٢٢].

(٢) الجانجويد

هي ميليشيات من الفرسان المسلحين من قبائل البدو الرحل العربية، القادمة في الأصل من شمال دارفور ودولة تشاد، وفي الماضي كان هؤلاء الجانجويد يمثلون جماعات كانت تعيش على هامش الحياة في دارفور وتقتات من النهب المسلح، ومع اندلاع الأحداث في دارفور، تعاظم دورها وأخذ طابعاً سياسياً عنصرياً، فهم يهاجمون القرى الأفريقية وينهبونها، ثم يقتلون سكانها ويحرقون مساكنهم، وبذلك يدفعون من تبقى منهم للهرب فيحتلون أراضيهم، وبذلك يغيرون من ديموجرافية المكان لصالح القبائل العربية، وهنا يلتقي هدفا الجانجويد والتجمع العربي، فإذا ثبت أن الحكومة السودانية تنسق مع الجانجويد، كما هو ظاهر، تصبح طرفاً ثالثاً في هذا الحلف الجيوسياسي، وما يترتب عليه من منافع اقتصادية تتمثل في الاستيلاء على الأراضي الزراعية الخصبة التي هجرها سكانها، ويرى البعض أن الجانجويد قلما يهاجمون المسلحين في الحركتين المتمردتين، فهم يركزون على المدنيين العزل، حتى أنهم يتتبعون الهاربين منهم عشرات الكيلومترات داخل الأراضي التشادية، وأحياناً تهاجم الجانجويد بعض القبائل العربية التي ترفض الانضمام إليها، وتفضل الحياد مثل قبيلة الدوروك[٢٣].

تصعيد الصراع في الإقليم:

أدت الصراعات، التي كانت في غالبها بين القبائل الموجودة داخل إقليم دارفور، وخصوصاً بين القبائل ذات الأصول العربية والأخرى ذات الأصول الأفريقية، إلى تكوين بعض التحالفات أو التمايز العنصري القبلي، فكونت القبائل العربية تنظيم"قريش"، بينما كونت مجموعة القبائل الأفريقية مجموعة"الزرقة"، وبعد أحداث النزاع بين الفور والعرب في عامي ١٩٨٨، ١٩٨٩ بدأ الفور يسعون إلى إنشاء ميليشيات لمواجهة الميليشيات العربية لذلك استعانوا، في وقت لاحق بعناصر من قبيلة الزغاوة لأجل التدريب، وفي ابريل ٢٠٠١ وقعت أحداث قرى شويا بهجوم مجموعة من العرب المحاميد والتي أسفرت عن حرق ثلاث قرى، ومقتل ١٨ وجرح أكثر من عشرين، من قبائل الفور، ونهب عدد كبير من الضأن والماعز، وتوالت الأحداث المتفرقة في أعقاب ذلك بين الفور والعرب، منذ ذلك الحين، وحتى يونيه ٢٠٠١، راح ضحيتها أعداد كبيرة من الجانبين، وهو الأمر الذي دفع الفور للسعي لتكوين ميليشيات للدفاع عن أنفسهم ضد العرب[٢٤].

وفي عام ٢٠٠٢، تجددت الصراعات بين الفور والقبائل العربية، وتزامن ذلك مع وجود نزاعٍ في أوساط قبيلة الزغاوة حول الإدارة الأهلية، بسبب نزاع مع أحد بطون القبائل العربية، لذلك نزحت مجموعات من الزغاوة إلى جبل مرة، وأقام البعض الآخر من الزغاوة معسكرات بغرض الثأر من العرب، وبدأت تبرز منذ ذلك الحين اتهامات للحكومة بانحيازها للقبائل العربية والجنوح من جانب بعض الجماعات لاستهداف المؤسسات والقوات الحكومية، لذلك عملت الحكومة على تنشيط آليات المعالجة السياسية والأهلية، بهدف إجراء الصلح بين القبائل المتناحرة، وبسط هيبة الدولة وحفظ الأمن، وعقدت عدة مؤتمرات شاركت فيها العديد من القبائل بما فيها الفور (مؤتمر نيرتتي أغسطس ٢٠٠٢، مؤتمر كاس سبتمبر ٢٠٠٢، مؤتمر الفاشر مارس ٢٠٠٣).

يلاحظ أن توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار بجبال النوبة، ومناقشة الأمور ذات الصلة بالمناطق الثلاث: جبال النوبة والنيل الأزرق وأبيي، شجع حركات التمرد المسلحة بالإقليم للتعجيل باللحاق بالأحداث لعرض مشكلتهم والتعامل معها، وفق ما

تقتضيه معالجة قضايا تلك المناطق، حتى وإن تطلب الأمر تدويلها، ولكي يتحقق هذا كان من الضروري من منظورهم، القيام بعمليات عسكرية لشد الانتباه تجاههم، محلياً وإقليمياً ودولياً، والتنسيق مع أبناء الإقليم في الخارج للترويج لوجود أزمة داخل الإقليم، حتى تتبناها المنظمات الدولية، وتحفيز الدول الفاعلة وصاحبة المصالح للتدخل.

لقد زاد النشاط المسلح اعتبارا من أكتوبر ٢٠٠٢، باستهداف الطرق العامة، والنهب والسرقات، وبحلول ديسمبر ٢٠٠٢ قامت العناصر المسلحة بحملات استهدفت العناصر المتعاونة مع الحكومة، وفي نهاية ديسمبر تحركت الحكومة المركزية بهدف بسط هيبة الدولة والأمن، ووضع حد للأنشطة المسلحة الموجهة إليها، وسرعان ما تدخل أعيان دارفور وطالبوا بترك أمر الجماعات الخارجة المسلحة إليهم، وعلى الرغم من موافقة الحكومة على ذلك، وتقديمها الدعم اللازم، إلا أنهم فشلوا في مهمتهم، وخلال شهري فبراير ومارس، فضلت الحكومة خيار الحوار قبل الحسم العسكري، وفي تلك الأثناء، صعدت حركتان في دارفور، هما: حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، العمل العسكري ضد مؤسسات الحكومة المركزية، بدءاً من أحداث فبراير ٢٠٠٣ بالإقليم، ليشهد ملف دارفور تصعيداً قفز معه إلى مجلس الأمن(٢٥).

والغريب هنا أن مسارات أزمة دارفور محلياً ودولياً، قد تزامنت مع معظم أشواط محادثات السلام، بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان، التي انطلقت ببروتوكول ماشاكوس، في يوليه ٢٠٠٢، لتنتهي باتفاق نيفاشا يناير ٢٠٠٥. ويبدو أن رسالة حركات دارفور كانت تشير، ضمنياً، إلى إن حكومة الخرطوم، لا تتفاوض إلا مع من يحمل السلاح، على الرغم من أن الحركتَين خاضتا محادثات تحت مظلة الاتحاد الإفريقي بالعاصمة النيجيرية أبوجا(٢٦).

ومرت عدة أشهر من المفاوضات التي تخللها نقض لما يتفق عليه الجانبان، الحكومة ومسلحو دارفور، حيث تجدد لقاء الطرفين في أديس أبابا، في جولة جديدة، هي السادسة، منذ أن بدأت هذه السلسلة من المفاوضات بمبادرة من الرئيس التشادي"إدريس ديبي"، وتحت إشرافه. وتطرح الجولة الجديدة، التي يرعاها الاتحاد الأفريقي، لأول مرة، التساؤل عما إذا كانت ستحدث انعطافاً مهماً وجدياً في مسار

التفاوض لجهة التقيد الصارم بما يُتوصل إليه من اتفاقات؟ وما مصير الاتفاقات السابقة لمفاوضات أديس أبابا بما فيها اتفاق ٨ ابريل ٢٠٠٤، والذي مثل استجابة ما لمطالب المجتمع الدولي، الداعية لمواجهة الكارثة الإنسانية في دارفور؟.

٢. قبول المشاركة في المفاوضات لتسوية الأزمة:

تزامنت مفاوضات أديس أبابا مع تفعيل الآلية المختصة بتنفيذ الاتفاق الموقع بين الحكومة والأمم المتحدة والتي توفر مساراً موازياً للتعامل مع أزمة دارفور، بعد أن اعترضت الحكومة على مشاركة مراقبين دوليين في المفاوضات، من منطلق رفضها لتدويل القضية. إن وجود إرادة وتوجه قويَين نحو تدويل مسألة دارفور، التي بدأت تتضح، جلياً، لدى مسلحي دارفور، يمكن أن تفسر بأثر رجعي فشل الجهود التشادية السابقة لمفاوضات أديس أبابا وما تمخضت عنه من اتفاقات، وتشير إلى المآلات التي يمكن أن تؤول إليها تلك المفاوضات الجارية، والتي بدأت متعثرة بسبب الشروط المسبقة التي ظلت حركة التمرد بفصيليها تطرحها بين يدي كل جولة للتفاوض والتي تفضي بقصد، أو من دون قصد، إلى إفشال الرهان على الحوار بين طرفي النزاع سبيلاً وحيداً لمعالجة المشكلة سلمياً؛ ما يقود إلى إفشال الرهان على دور الاتحاد الأفريقي بالكيفية نفسها التي أحبطت بها المبادرة التشادية، وإفساح المجال أمام التدخلات الدولية[٢٧].

ولا تتناقض تكتيكات مسلحي دارفور تجاه مساعي التفاوض مع مطالبتهم المتصاعدة بتدخل دولي في دارفور، وليست من قبيل المصادفة وحدها، أنها تتكامل مع المناورات الأمريكية، المتعددة الأطراف والتي تهدف في نهاية الأمر إلى خطف ملف دارفور من الوسطاء الإقليميَين، مثلما حدث لملف الجنوب.

إن انتقال الوساطة من تشاد إلى الاتحاد الأفريقي ليس أمراً شكلياً، كما أن فشل الوساطة التشادية وهو المسوغ لتلك النقلة على الرغم مما حققته من نتائج ايجابية لا يعني تلقائيا، تزايد فرص نجاح الاتحاد الأفريقي، بمعزل من الظروف والملابسات الإقليمية والمحلية والدولية المتصلة بالمسألة الدارفورية، كما أنه ليس منظوراً أن ينطلق الاتحاد الأفريقي من فراغ أو يبدأ بداية جديدة كلياً، فمجهودات نجامينا ستشكل مقدمات لا غنى عنها للوصول إلى اتفاقات نهائية حول النزاع في دارفور[٢٨].

وافقت الحكومة السودانية على تحييد المليشيات التي سلحتها، وتسيطر عليها أو لديها نفوذ عليها، أو على نزع سلاح تلك المليشيات، في خمسة اتفاقات منفصلة: اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار في ٨ أبريل ٢٠٠٤، واتفاق نجامينا في ٢٥ أبريل ٢٠٠٤، وبيان ٣ يوليه ٢٠٠٤ الموقع عليه مع الأمم المتحدة، وخطة العمل الموقع عليها في ٥ أغسطس ٢٠٠٤ مع الأمم المتحدة، وبروتوكول ٩ نوفمبر ٢٠٠٤ بشأن الترتيبات الأمنية الموقع عليه في محادثات أبوجا التي قادها الاتحاد الأفريقي. ووافقت الحكومة، أيضاً، على تحديد هوية المليشيات الخاضعة لسيطرتها أو نفوذها، في خطة عمل ٥ أغسطس ٢٠٠٤، وبروتوكول ٩ نوفمبر ٢٠٠٤ بشأن الترتيبات الأمنية. وكررت وعدها بنزع سلاح المليشيات المسلحة، في اتفاق ١٩ نوفمبر ٢٠٠٤، لوقف إطلاق النار، الذي وقعت عليه مع الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية، ولكن، على ما يبدو، لم تف بأي من هذه الالتزامات.

٣. مناشدة الحكومة السودانية المجتمع الدولي لتقديم الدعم:

نتيجة لتطورات الأوضاع وتفاقمها، بعد لجوء أكثر من ٢٠٠ ألف سوداني إلى تشاد، اضطرت الحكومة تحت الضغط العالمي، من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية خاصة، إلى الاعتراف بحجم المشكلة، وطالبت المجتمع الدولي بتقديم الدعم الإغاثي للاجئين والنازحين، ولكنها لم تعترف بأسباب نزوحهم، وأصبحت دارفور محط أنظار العالم، حيث زارها أكثر من ٢١ وفداً دولياً، خلال فترة قصيرة، على رأسهم وزير الخارجية الأمريكي، كولن باول، والأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، ورغم الضغوط الدولية، والتهديد بفرض عقوبات على الحكومة إلا أن بوارق الأمل لا تزال تلوح في الأفق تشير إلى نهاية قريبة لمأساة النازحين واللاجئين في دارفور، ولا يزال التردي الأمني وتخوف النازحين واللاجئين من العودة لقراهم المحترقة والمسلوبة يمثلان تهديداً، ولا تزال محادثات السلام بين الحكومة وحركتَي التمرد متعثرة وفداحة المأساة واضحة. وأهم ما يهم المجتمع الدولي، الآن، هو توفير الغذاء والدواء للنازحين، والذي يقتضي توفير التمويل، كما يقتضي بسط الأمن الذي يكمن في وقف نشاط الجانجويد، وذلك لا يتم إلا بمزيد من الضغط على الحكومة السودانية[٢٩].

على الرغم من تهديد الدول الغربية بالتدخل في السودان إلا أن ذلك غير وارد حالياً، وأي تدخل خارجي سيكون أفريقياً في المرحلة الأولى، وسيقتصر الدور الغربي على توفير التمويل للقوات التي يرسلها الاتحاد الأفريقي للمنطقة، وهناك أحاديث لم تتبلور بعد حول مشاركة الحركة الشعبية لتحرير السودان بقوات لحفظ السلام في المنطقة، وربما يكون للدول الغربية خطط مستقبلية إذا فشل الاتحاد الأفريقي، تقوم على إنشاء مناطق آمنة، يمنع فيها أي وجود عسكري حكومي لحماية النازحين[٣٠].

٤. الدور الدولي في الأزمة:

على الرغم من أن الصراع في دارفور هو من صميم الشأن الداخلي السوداني، إلا أنه يلاحظ أن أزمة الإقليم استحوذت على اهتمام العديد من الدول الأوروبية وأمريكا، والتي أقحمت نفسها في هذه الأزمة إقحاماً لا مسوِّغ له، سوى الادعاءات والمزاعم التي أطلقوها بشأن المأساة الإنسانية التي تحدث في الإقليم، ويلاحظ الإعداد المسبق للتدخل الدولي في شئون الإقليم والسودان، منذ الزيارة التي قام بها من يسمون أنفسهم بأصدقاء أمريكا لولايات دارفور الثلاث عام ٢٠٠٠، بقيادة السفير البريطاني السابق، ريتشارد ميلك بيس؛ لتقييم الأوضاع الأمنية هناك، والتي شجعت الفور على إحياء روح التمرد في الإقليم، بعد أن أُخْمِدت، في نهاية عام ١٩٩١، لاعتقادهم بوقوف المجتمع الدولي إلى جوارهم[٣١].

خلال عام ٢٠٠٣ عقد ما يسمى بمؤتمر المناطق المهمشة في ألمانيا، والذي أعدت له ونظمته قيادات المؤتمر الشعبي مع قيادات حركة العدل والمساواة من الذين لهم خلفيات وارتباطات سابقة بالمؤتمر الشعبي، وقيادات من مناطق النيل الأزرق والجنوب وجبال النوبة (ما يسمى بالمناطق المهمشة)، وبعد انعقاد هذا المؤتمر، تغيرت الأجندة السياسية، وتغيرت مطالب الحركة المسلحة، حيث ركزت على ما يلي:

أ- تحرير دارفور.

ب- استهداف المدن والمؤسسات والقوات الحكومية.

ج- استهداف الحكومة الاتحادية.

د- طرح قضية دارفور قضية سياسية.

ه- الدعوة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

و- الاستفادة من التناقضات السياسية الحزبية ومن الدعم الأجنبي.

٥. الدور الأمريكي للضغط على الحكومة السودانية:

تقود واشنطن الضغوط الدولية ضد الحكومة السودانية، ونجحت في نقل الملف السوداني إلى مجلس الأمن، وتدخل واشنطن في قضية دارفور ليس جديداً، حيث إنها تدخلت مرتين من قبل عام ١٩٧٣ و١٩٨٥، لإغاثة آلاف الجوعى من المجاعة بالمنطقة عبر جسور جوية مباشرة لنقل الغذاء، حتى بات المواطن العادي في دارفور يعرف عن أمريكا وأياديها البيضاء أكثر مما يعرف عن حكوماته المختلفة التي تخلت عنه إبان المحنتين، والجديد في التدخل الأمريكي هو طرح شعارات حماية المواطنين من حكومتهم التي استخدمت مليشيات الجانجويد ضدهم، ولذلك كان اللجوء لمجلس الأمن لإصدار قرار دولي ضد الخرطوم[٣٢].

يري العديد من المراقبين أن التهديدات الأمريكية الموجهة ضد السودان بشأن أزمة دارفور جدية، وان وراءها أهدافا أخري تتمثل في أن واشنطن التي سعت ونجحت في تحقيق انفراج في قضية جنوب السودان، لا تجد ملفاً آخر أمامها يهدد بنسف الاستقرار في السودان، خاصة أنها حددت موعداً لتوقيع الاتفاق النهائي بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان قبل الانتخابات الرئاسية، وأن وجود مشكلة دارفور تعرقل هذه المساعي، وتبدد فرص الرئيس الذي يسعى للنجاح في السودان من خلال قضية الجنوب. إن الإدارة الأمريكية تنظر للسودان باعتبارها من الدول المارقة، ويجب محاسبتها، ولذلك فقد ظلت لسنوات تفرض عليه العقوبات، وتضعه في قائمة الدول الراعية للإرهاب[٣٣] ويمكن ان نوضح الاسباب التى ادت الى تدخ الولايات المتحده الامريكية فى قضية دارفور من خلال الجدول التالى

الجدول رقم (٤)

يمثل أسباب ودوافع تدخل الولايات المتحده الأمريكيه فى دارفور[٣٤]

معايير التدخل	أسباب التدخل
مصلحى	نفط + إنتخابات
أمنى	الإرهاب الدولى
إنسانى	حماية حقوق الإنسان

يأتي التهديد، أيضاً، في ظل الإستراتيجية الأمريكية لمنطقة شرق أفريقيا، والذي يمثل السودان جزءاً منها، حيث تسعي واشنطن لخلق بؤرة استقرار أمني في المنطقة، من خلال تشكيل قيادة عسكرية لمراقبة الإرهابيين، كما أن واشنطن لها أهداف أخري تتمثل في وجود النفط في السودان وتشاد، والذي يتطلب الاستقرار لدخول الشركات الأمريكية، ولكل هذه الأسباب فإن التهديدات الأمريكية جادة، ويجب على الحكومة السودانية أن تواجهها بمزيد من الإجراءات لكسب الثقة، خاصة أن واشنطن وضعت قائمة من المسؤولين الحكوميين تطالب بمحاكمتهم بتهمة دعم الإرهاب، وأن قائمتها الخاصة بقادة الجانجويد جزء من توجه أمريكي عام تجاه الحكومة السودانية، ولن يستطيع المجتمع الدولي منع التوجه الأمريكي، والذي يتم عبر مجلس الأمن.

وخلاصة القول أن الأمم المتحدة ربما ستزيد الضغوط على الحكومة السودانية بعد تصعيد القضية من قبل واشنطن في مجلس الأمن الأمر الذي سيؤدي لإرسال قوات دولية، وأن طلائع القوات الأفريقية، التي قرر الاتحاد الإفريقي إرسالها لدارفور، ستكون نواة لهذه القوات، واستمراراً ستكون دارفور بوابة للتدخل في الشأن السوداني.[٣٥]

أما فيما يخص الآثار التى نتجت عن أزمة دارفور والدور الذى قامت به مختلف الاتحادات والدول التى كانت تسعى لحل المشكله فيكمن ان ننظر الى ما يلى :

١. **الاتحاد الإفريقى وجامعة الدول العربية :-**

قَبِل السودان بمبدأ التدخل الإفريقي، فكان دور الاتحاد الإفريقي في الأزمة وهو يمثل الحاجز الوحيد بين السودان والتدخل الأجنبي المفروض، فقد تدخل الاتحاد بإرسال مراقبين وقوة حماية لهم، والسودان يتعامل في الأمر بلغة الحوار, والتعامل السوداني مع الاتحاد الإفريقي مفيد؛ لأنه أكثر استغلالاً لاتجاه الغرب وأكثر فعالية, وهو المنفذ الوحيد الذي تستطيع الحكومة عبره التخفيف من هذه الأزمة والضغوط الدولية ووقف التهديد بالتدخل, وبالفعل حاليًا هنالك مراقبون من الاتحاد الإفريقي وقوات إفريقية وصلت إلى دارفور (٣٦)

أما الجامعة العربية فقد ناقشت الأزمة, وأعلنت رفض أي تدخل أجنبي في دارفور, وأن يقوم السودان باتخاذ الإجراءات العاجلة لحماية المهجرين من هجمات الجنجويد، ولكنها أيدت قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ الذي يدين السودان, وليس لديها ما يمكن أن تقدمه سوى تحرك بعض الدول العربية في مجال دعم العمل الإنساني.

٢. **مجلس الأمن :-**

جاءت مشاركة المنظمات الإقليمية والدولية في الأزمة بدءًا بالأمم المتحدة، فقد قام الأمين العام للأمم المتحدة بزيارة السودان، وزار دارفور وانتقد طريقة إدارة الخرطوم للأزمة, وأنها كانت بطيئة في ضمان وصول المساعدات الإنسانية.

وقد حصل على تعهدات من الرئيس السوداني عمر البشير بإزالة جميع العقبات التي تعرقل وصول المساعدات الإنسانية إلى المهجرين، وتوفير أمن المدنيين في هذه المنطقة, وبمحاكمة المسئولين عن أعمال العنف المسلح, وتم توقيع بيان مشترك بين الحكومة السودانية والأمم المتحدة (٣٧) .

تعهدت فيه حكومة السودان بنزع أسلحة الجنجويد والجماعات المسلحة الأخرى الخارجة على القانون فورًا, والسماح بنشر مراقبين لحقوق الإنسان, وإلغاء القيود على العمل الإنساني من معوقات وتأشيرات دخول للعاملين, وحرية التحرك في دارفور, ومحاكمة الأفراد والمجموعات المتهمة بانتهاكات حقوق الإنسان.

كما تعهدت الأمم المتحدة بأقصى ما يمكن لتوفير الاحتياجات الإنسانية لمواطني دارفور واللاجئين السودانيين في تشاد, خلال خطة للعمل الإنساني تنفذ في ٩٠ يومًا, إلى جانب المساعدة في النشر السريع لمراقبي وقف إطلاق النار في الاتحاد الإفريقي.

٣. **الموقف الأمريكي :-**

أعلن مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أندرو ناتسيوس أن الولايات المتحدة تمهل المسئولين السودانيين أيامًا وليس أسابيع؛ لاتخاذ إجراءات حاسمة وفاعلة لإلغاء مليشيات الجنجويد, وتحسين ظروف وأوضاع أكثر من مليون لاجئ ونازح بشكل ملحوظ, قبل المضي في جهود استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي حول الأزمة.

كما دعا الحكومة السودانية إلى الوفاء بالتزاماتها الخاصة بوقف كل الهجمات والأعمال العسكرية ضد دارفور, وإلى تجريد مليشيات الجنجويد من السلاح وإلغائها, وحماية المدنيين, ورفع القيود, وإزالة العراقيل أمام وصول المساعدات والإغاثة إلى المنطقة(٣٨).

وقال مدير وكالة التنمية: إن إمكانية ضغط الولايات المتحدة على الأمم المتحدة لفرض عقوبات دولية ضد المسئولين في الحكومة السودانية, سيعتمد على ما ستفعله الحكومة "السودانية" خلال الأيام أو الأسابيع القليلة القادمة, والمعروف أن الولايات المتحدة تفرض حاليًا من جانبها عقوبات ضد السودان .

وقد حددت الولايات المتحدة مطالبها من الحكومة السودانية وهي: التعاون مع مجلس الأمن وتحسين الأوضاع على الأرض، والبدء في تنفيذ اتفاق السلام، وإكمال تشكيل حكومة الوحدة الوطنية؛ حتى ينعكس ذلك على سياسة الأسرة الدولية للتعاون مع الحكومة, وقد استجابت الحكومة السودانية لهذه المطالب بشكل كبير .

والخلاصه من هذا الفصل ان الاهتمام الدولى الواسع النطاق بمشكلة دارفور وبتداعياتها رغم انها فى الاساس مشكلة داخلية كان ينظر إليها التقليديين على انها ليست محلا للتدخل الاجنبى .

بالتالى فان التدخل الدولى فى الازمة ابرز التراجع الكبير لمبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية , وأكد صدق المقولة التى شاعت فى ظل عالم ما بعدالحرب الباردة ,

والتى قوامها أن الصراعات قد أذابت الى حد كبير الفارق التقليدى بين شأن داخلى لا يجوز التدخل فية , وبين ما هو شأن دولى يحق للمجتمع الدولى ان يتعامل معه .

المراجع

[١] جريدة الوطن،" اللجنة الوزارية لسلام دارفور تدعو الأطراف السودانية لمباحثات السلام في اقرب وقت"، الخرطوم، ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٩، www.alwatansudan.com.

[٢] جمال محمد السيد، قضايا الدولة في أفريقيا، مجلة الدراسات الأفريقية: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، العدد ٢٥، ٢٠٠٣ ، ٧٠.

[٣] زكى البحيرى، التطور الاقتصادى والاجتماعى فى السودان ١٩٣٠-١٩٥٦، القاهره ١٩٨٧.، ص ٨٨.

[٤] إجلال رأفت، "الأزمة في دار فور: الأسباب والتطورات والنتائج"، في نادية محمود مصطفى (تحرير)، "ملامح النزاع في دار فور"، القاهرة: مركز البحوث السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بجامعة القاهرة، ٢٠٠٤. ص ٨٨.

[٥] عبدالوهاب الأفندي، "الأمم المتحدة في دارفور: أزمة داخل أزمة افهم دارفور"، ١١ أغسطس ٢٠٠٩، http://www.ifhamdarfur.net

[٦] متمردو دارفور يرفضون اتفاق السلام وتجمع الساحل والصحراء يأسف لفشل السلام في دارفور" http://arabic.tharwaproject.com

٧)التجاني مصطفى، "خلفيات الصراع القبلي في دار فور"، مجلة دراسات المستقبل، الخرطوم: مركز دراسات المستقبل، العدد الأول، المجلد ١ يونيه ٢٠٠٥.، ص ١٠٠.

[٨] متمردو دارفور يرفضون اتفاق السلام وتجمع الساحل والصحراء يأسف لفشل السلام في دارفور" http://arabic.tharwaproject.com

[٩] المعتصم أحمد على , السودان فى صحيفة الاهرام , دراسة حالة للعلاقات السودانية المصرية ١٩٨٩ – ١٩٩٨ م , اصدار مركز البحوث والدراسات الافريقية , جامعة افريقيا العالمية , الخرطوم , ٢٠٠٩, ص ١٧٠ .

١٠) صلاح فضل، مشكلة دارفور والسلام فى السودان، كتاب الجمهورية، القاهره ٢٠٠٤ ،ص ٩٠.

١١) المرجع السابق، ص ٩١.

[١٢] تقرير عن "حركة تحرير السودان" (قسم البحوث والدراسات، موقع فناة الجزيرة الفضائيه) www.aljazeera.net

١٣) المركز السودانى للخدمات الصحفية، دارفور.....، مرجع سبق ذكره.

[١٤] تقرير عن "حركة العدل والمساواه" (قسم البحوث والدراسات، موقع فناة الجزيرة الفضائيه،) www.aljazeera.net

[١٥] هانى رسلان، أزمة دارفور بين الأبعاد الداخليه والتصعيد الدولى، سلاح النزاع فى دارفور، مركز البحوث والدراسات السياسيه، كلية الإقتصاد، جامعة القاهره، ٢٠٠٤ ، ص ١٢٠.

١٦) المرجع السابق.
[١٧]) هانى رسلان، مقال بعنوان " دوافع التدخل الامريكى وكوابحة فى دارفور، الاهرام ٣ اغسطس ٢٠٠٤.
[١٨]) صلاح فضل، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٠.
[١٩]) سودانيز أون لاين، "دار فور وأزمة الحكم في السودان"، ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٤ http://www.sudaneseonline.com
[٢٠]) طارق الشيخ، "القوى السياسية السودانية وأزمة دار فور"، الجزيرة نت.
٢١) المرجع السابق.
[٢٢]) سمير حسني وزيد الصبان، "اتفاق دار فور للسلام ودور الجامعة العربية"، السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد ١٦٥، يوليه ٢٠٠٦, ص ١٢٠.
[٢٣]) د. طارق الشيخ، القوى السياسية السودانية وأزمة دارفور، انظر www.aljazeera.net/NR/exeres /2E810D69
[٢٤]) محمد عبد المنعم،" دار فور.. المواقف في الأزمة" الجزيرة نت www.aljazeera.net/KnowledgeGate
٢٥) محمد أحمد إسماعيل، "دار فور وإنتاج الأزمة"، موقع المشكاة، http://www.meshkat.org
[٢٦]) سلمى التيجاني، بعد تأجيل مفاوضات أبوجا: عبد الواحد في مصيدة حركة التحرير، جريدة الرأي العام السودانية، ٢٧ آب ٢٠٠٥, ص ٢٠٠.
[٢٧]) متمردو دارفور يرفضون اتفاق السلام.....، مرجع سبق ذكره، " http://arabic.tharwaproject.com
[٢٨]) المرجع السابق .
[٢٩]) عبد الوهاب الطيب بشير،"أوضاع النازحين في دار فور في ضوء ديناميات الصراع بين الدولة والمعارضة والمجتمع الدولي"، في حسن مكي والسيد فليفل،"أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دار فور الأصول والمواقف وسيناريوهات الحل والتدخل"، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٥، ص ١٩٩.

[٣٠]) المرجع السابق، ص ٢٠٠.
[٣١]) د. أماني الطويل، الأدوار الخارجية في الأزمة السودانية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٤، كانون الأول ٢٠٠٦ ، ص ١٩٥.

32)Alex Cobham , Causes of conflict in Sudan : Testing The Black Book , working Paper Number 121, Finance and The Trade Policy Research Center , Universty of Oxford , alex .

٣٣) هدى البكري، "الموقف الأمريكي من أزمة دارفور،" مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٥٩، ٢٠٠٥.

ص ١٨٨.

٣٤) اعداد الباحث معتمدا علي بيانات من عبده مختار موسي، مرجع سبق ذكره،،ص ١٥٠

[٣٥]) الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى، "هوية القوات التي سيتم إرسالها لدار فور ستكون أفريقية"، ٢٠٠٦/١١/٢٠.

٣٦) أحمد إبراهيم محمود, دور الاتحاد الافريقى فى ازمة دارفور، مركز البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة افريقيا العالمية ١٣، ١٤ ديسمبر ٢٠٠٤, ص ١١٠ .

[٣٧] عز الدين الطيب آدم، "مدى مشروعية قرارات مجلس الأمن الخاصة بالسودان"، في مركز الراصد للدراسات "قضية دار فور: الأبعاد المحلية والدولية وآفاق الحل"، الخرطوم، مركز الراصد للدراسات، ٢٠٠٥ . ص ١٥٥ .

٣٨ سحر رجب وأحمد مالك , تحديات ما بعد الانفصال , صحيفة الزمان الالكترونية , ١٥ يناير ٢٠١١ .